الأمم المتحدة

E/ECA/COE/42/14

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
14 December 2023

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الثاني والأربعون

شلالات فيكتوريا، زيمبابوي (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٢٨ شباط/فبراير–١ آذار/مارس ٢٠٢٤

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

قضايا نظامية

تقرير اللجنة المعنية بالسياسات الاجتماعية والفقر والشؤون الجنسانية عن دورتها الخامسة

مذكرة من الأمانة

تتشرف أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن تحيل إلى أعضاء هذه الأخيرة تقرير اللجنة المعنية بالسياسات الاجتماعية والفقر والشؤون الجنسانية عن دورتها الخامسة.

* E/ECA/COE/42/1.

A.23-01618

تقرير اللجنة المعنية بالسياسات الاجتماعية والفقر والشؤون الجنسانية عن دورتها الخامسة

أولاً- مقدمة

١- اللجنة المعنية بالسياسات الاجتماعية والفقر والشؤون الجنسانية هى هيئةٌ نظامية تتألف من خبراء وصانعي سياسات، أنيط بها تقديم التوجيه والمشورة لشعبة الشؤون الجنسانية ومكافحة الفقر والسياسات الاجتماعية من خلال استعراض الأنشطة التي نفذت خلال فترة السنتين ٢٠٢٢-٢٠٢٣ والرؤية والتوجه الاستراتيجيين لفترة السنتين ٢٠٢٤-٢٠٢٥.

٢- عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (اللجنة الاقتصادية فيما يلي)، من خلال شعبة السياسات الاجتماعية، الدورةَ الخامسة للجنة السياسات الاجتماعية، في أديس أبابا، يومي ٢ و٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣ تحت شعار ''صياغة عقود اجتماعية جديدة في أفريقيا: الخيارات المتاحة لتحقيق التطلعات الإنمائية'' الذي تتناول فكرته الأساسية موضوع الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٤[(١)] وأولويات الأمم المتحدة في مساعدة الدول الأعضاء على إعادة التفكير في عقودها الاجتماعية لضمان تكافؤ الفرص بين الجميع، ونسج علاقة جديدة بين الدول وشعوبها، وتمكين السياسات التي تحقق تقدما في التنمية.

ثانياً- افتتاح الدورة [البند ١ من جدول الأعمال]

ألف- الحضور

٣- حضر الدورة ممثلو ٣٦ عضوا من أعضاء اللجنة الاقتصادية وهم: إثيوبيا، وإسواتيني، وأوغندا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، وزامبيا، وزمبابوي، والسودان، وسيراليون، وسيشيل، والصومال، وغانا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكينيا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، والمغرب، وملاوي، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، ونيجيريا.

٤- وكانت مفوضية الاتحاد الأفريقي ممثلة أيضا في الاجتماع.

[(١)] موضوع الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٤ هو ''تعليم الإنسان الأفريقي ليكون ملائما للقرن الحادي والعشرين: بناء نظم تعليمية مرنة لإتاحة المزيد من فرص الحصول على التعلم الشامل للجميع والمستمر مدى الحياة والجيد والمناسب في أفريقيا''.

٥- وكانت الكيانات التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ممثلة: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٦- وحضر الاجتماع ما مجموعه ٩٥ مشاركا.

باء- البيانات الافتتاحية

٧- رحب مدير شؤون المرأة في وزارة الأسرة والمرأة والطفل والمسنين في تونس والرئيس المنتهية ولايته لمكتب لجنة السياسات الاجتماعية، السيد محمد ضاوي، في افتتاح الدورة، بجميع المشاركين وشكر المكتب على العمل الذي أنجز خلال فترة السنتين السابقة.

٨- وأكدت نائبة الأمين التنفيذي المكلفة بالبرامج وكبيرة الاقتصاديين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيدة حنان مرسي، متحدثة نيابة عن وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية، السيد كلافر غاتيتي، على أهمية تعزيز فعالية وتأثير اللجنة الاقتصادية في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ : ''أفريقيا التي نصبو إليها''. وشددت على أهمية مواكبة العصر، مشيرة إلى أن مستقبل أفريقيا سيتأثر إلى حد كبير بأربعة اتجاهات رئيسية وديناميات إقليمية تشكل الاقتصاد العالمي هي: تغير المناخ، والتحولات الديمغرافية، والتوسع الحضري السريع، والتحول الرقمي.

٩- وأشارت السيدة مرسي إلى أنه بالنظر إلى الظروف الحالية، فإن موضوع الدورة الخامسة وثيق الصلة بالأوضاع الراهنة وأنه جاء في الوقت المناسب، وهو ما مكَّن المشاركين من إعادة النظر في سبل تعزيز فعالية السياسات. وقالت إنه ينبغي للحكومات أن ترفع من مستوى التزامها بصياغة عقود اجتماعية جديدة لضمان المساواة في الحقوق والفرص للجميع والعمل في الوقت ذاته على إدماج العمالة والتنمية المستدامة والحماية الاجتماعية، على النحو الذي دعا إليه الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، الذي اقترح عقدا اجتماعيا جديدا لعصر جديد.

١٠- أما الرئيسة المنتخبة للمكتب الجديد ومديرة وزارة الشؤون الجنسانية والطفل والحماية الاجتماعية في غانا، السيدة فلورنس آيسي، فقد شكرت المكتب المنتهية ولايته ورئيسه. وشددت على أهمية دور لجنة السياسيات الاجتماعية في الدفع قُدما بحلول تتيح ترجمة خطة عام ٢٠٣٠ إلى أنشطة ونتائج ملموسة، رغم التحديات العديدة الناجمة عن تراكم الأزمات المختلفة. وفي هذا الصدد، لاحظت

السيدة آيسي أن موضوع الدورة الخامسة ملائم تماما للسياق الحالي، بالنظر إلى الصعوبات العديدة التي يعاني منها سكان المنطقة.

ثالثاً- انتخاب أعضاء المكتب (البند ٢ من جدول الأعمال)

١١- أجريت مشاورات لضمان تمثيل كل منطقة دون إقليمية في المكتب الجديد للجنة. وانتُخبت البلدان التالية بالإجماع لعضوية المكتب:

الرئيس: غانا

النائب الأول للرئيس: جيبوتي

النائب الثاني للرئيس: الكاميرون

المقرر الأول: جنوب أفريقيا

المقرر الثاني: تونس

رابعاً- النظر في جدول الأعمال وبرنامج العمل وإقرارهما [البند ٣ من جدول الأعمال]

١٢- أقرت لجنة السياسيات الاجتماعية بالإجماع جدول الأعمال الآتي، الذي يستند إلى جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة E/ECA/CSPPG/5/1:

١- افتتاح الدورة.

٢- انتخاب أعضاء المكتب.

٣- النظر في جدول الأعمال وبرنامج العمل وإقرارهما.

٤- التقارير المرفوعة إلى اللجنة المعنية بالسياسات الاجتماعية والفقر والشؤون الجنسانية - الإبلاغ والمناقشات.

(أ) البرنامج الفرعي ٩: الفقر وعدم المساواة والسياسات الاجتماعية؛

(ب) البرنامج الفرعي ٦: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٥- الجلسات الموازية:

(أ) التعليم والتدريب الرقمي التقني والمهني: تعزيز مهارات النساء والفتيات في جميع أنحاء أفريقيا؛

(ب) الحد من الفقر من خلال تنمية المهارات؛

(ج) مراجعة المبادئ التوجيهية للاستعراض المحلي الطوعي لأفريقيا[٢] باعتبارها أداة لتعزيز تكييف أهداف التنمية المستدامة مع المستوى المحلي.

٦- مناقشة عامة في إطار موضوع الدورة الخامسة ''صياغة عقود اجتماعية جديدة: الخيارات المتاحة لتحقيق التطلعات الإنمائية'':

(أ) عرض ورقة المسائل المطروحة للمناقشة؛

(ب) اجتماعات فرق العمل المصغرة؛

(ج) عرض محاضر اجتماعات فرق العمل المصغرة ومناقشةٌ بشأن سبل المضي قدما.

٧- النظر في استنتاجات الدورة الخامسة والتوصيات الصادرة عنها واعتمادها.

٨- اختتام الدورة.

خامساً- التقارير المرفوعة إلى لجنة السياسات الاجتماعية ومكافحة الفقر والشؤون الجنسانية - الإبلاغ والمناقشات [البند ٤ من جدول الأعمال]

١٣- أشارت ممثلة الأمانة، في عرضها عن عمل شعبة السياسات الاجتماعية، إلى ولاية اللجنة الاقتصادية، التي تتمثل في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولها الأعضاء البالغ عددها ٥٤ دولة عضوا، وتعزيز التنمية الاجتماعية، وتيسير التعاون الدولي. وأضافت أن اللجنة الاقتصادية، سعيا منها للوفاء بولايتها، نظمت مهامها الأساسية بحيث تندرج في ثلاثة مجالات هي: عقد الاجتماعات، ودورها كمركز للتفكير، إلى جانب المهام التنفيذية.

١٤- وقالت ممثلة الأمانة إن شعبة السياسات الاجتماعية تركز على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمستدامة في البلدان الأفريقية وإنها تنتظم في

(٢) United Nations, Economic Commission for Africa; United Cities and Local Governments of Africa and United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat). *Africa Voluntary Local Review Guidelines* (2022).

برنامجين فرعيين، حيث يركز البرنامج الفرعي ٦ على الإنجازات التي تحققت في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أنحاء أفريقيا؛ أما البرنامج الفرعي ٩، فيركز على القضاء على الفقر، والحد من عدم المساواة، وعملية التوسع الحضري في أفريقيا. وأضافت أن الشعبة ستواصل في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ مساعدة أعضاء اللجنة الاقتصادية على الحد من عدم المساواة والقضاء على الفقر وإدماج المنظور الجنساني في الاقتصاد والتحول الرقمي من خلال توليد منتجات معرفية تحليلية وذات صلة بالسياسات. وستوفر الشعبة أيضا منصات إقليمية حكومية دولية ومنصات لأصحاب المصلحة المتعددين تكون مخصصة ويمكنها أن تسفر عن معايير وخطط عمل متفق عليها لأطر السياسات الإنمائية. وسيركز العمل المتعلق بالتوسع الحضري على التكاليف الاجتماعية والاقتصادية والآثار البيئية للتوسع الحضري وسيساعد أعضاء اللجنة الاقتصادية على إجراء استعراضاتهم المحلية الطوعية.

ألف- البرنامج الفرعي ٩: الفقر وعدم المساواة والسياسات الاجتماعية

١- العرض

١٥- عرضت ممثلة عن الأمانة التقرير المتعلق بالبرنامج الفرعي ٩. واستعرضت المساعدة في مجال البحوث وبناء القدرات والمساعدة التقنية المقدمة إلى أعضاء اللجنة الاقتصادية خلال فترة السنتين ٢٠٢٢-٢٠٢٣ في مجالات شملت الفقر وعدم المساواة والعمالة والحماية الاجتماعية والسكان والهجرة والتوسع الحضري. وأشارت إلى أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا سلطت الضوء، من خلال عملها في إطار البرنامج الفرعي، على حالة الفقر وعدم المساواة في أفريقيا في سياق الأزمات الأخيرة، وبينت العوامل المركبة، وأبرزت أيضا الفرص المتاحة للبلدان الأفريقية لبلوغ انتعاش يتمحور حول الإنسان. وأضافت المتحدثة أن الاستعراض الإقليمي لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام ٢٠٠٢ أظهر أنه بدون وجود نظم قوية للحماية الاجتماعية، تصبح الاستجابة للآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على المسنين أمرا في غاية الصعوبة بالنسبة لمعظم البلدان. وسلطت الضوء على العمل الذي قامت به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتحسين منظومة بيانات الهجرة من خلال استخدام مصادر البيانات الإدارية. وأشارت إلى أن تقدير الناتج المحلي الإجمالي لسِت مُدُنٍ قد أتاح للجنة الاقتصادية الوقوف على النتائج والدروس المستفادة والتحديات الرئيسية، كما أتاح لها صياغة توصيات في مجال السياسة العامة، وقالت إن قياس الناتج المحلي الإجمالي للمدن سيمكن تلك المدن من تحسين تخطيطها على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي وعلى صعيد الهياكل الأساسية. وأوجزت مجالات العمل

الرئيسية المقررة للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥ فضلا عن الشراكات المبرمة في إطار البرامج الفرعية لتنفيذ ولايات البرامج الفرعية المعنية.

٢- المناقشة

١٦- في المناقشة التي أعقبت ذلك، حثت لجنة السياسات الاجتماعية اللجنةَ الاقتصادية على زيادة مساعدتها التقنية لدعم أعضائها في صياغة وتنفيذ السياسات الرامية إلى الحد من الفقر وعدم المساواة وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين في سياق التوسع الحضري السريع. وبالإضافة إلى ذلك، شجعت اللجنةَ الاقتصادية على المساعدة في تحديد الممارسات الجيدة التي يمكن لأعضائها اعتمادها أو تكييفها وإطلاع الأعضاء على هذه الممارسات. وشجعت الدول الأعضاء أيضا على الاستفادة الكاملة من مجموعة المنتجات المعرفية والمواد التقنية والدعم التقني التي توفرها اللجنة الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، شددت اللجنة على ضرورة أن تقيم اللجنة الاقتصادية شراكات أقوى مع المؤسسات والخبراء والجامعات الأفريقية والمتعددة الأطراف.

٣- التوصيات

١٧- في ضوء المناقشة، قدمت لجنة السياسات الاجتماعية التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

'١' تعزيز جهودها للحد من الفقر وعدم المساواة وتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ١ و٥ و٨ و١٠ و١١ بحلول عام ٢٠٣٠ والأهداف ١ و٣ و١٧ من خطة عام ٢٠٦٣، وذلك بالاستفادة من المنتجات والأدوات المعرفية للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

'٢' تعزيز التزامها بالسياسات والتدخلات المحددة الهدف الرامية إلى النهوض بالتنمية المستدامة من خلال الحد من الفقر وتحسين الحماية الاجتماعية وتعزيز تنفيذ تلك السياسات، وبوجه خاص لتلبية احتياجات الأشخاص الأكثر عرضة للتخلف عن الركب، مع وضع الإدماج والمساواة في المدن الأفريقية في صميم الجهود المبذولة في هذا الصدد؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

'١' تزويد أعضائها بالدعم السياساتي والاستشاري والمساعدة في بناء القدرات، من خلال وضع الأدوات وعقد حوارات بشأن السياسات وتبادل أفضل الممارسات بشأن تكييف الأهداف العالمية والإقليمية مع الظروف المحلية وصياغة استراتيجيات وطنية للتخفيف من حدة الفقر والقضاء عليه والحد من عدم المساواة، مع التركيز على مجالات مثل الإنتاجية، الحماية الاجتماعية، والسكان، والعمل غير الرسمي، والهجرة، والشيخوخة، في سياق التوسع الحضري السريع في أفريقيا؛

'٢' مواصلة دعم أعضائها في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية من خلال المشاركة مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والقطاع الخاص وجميع أصحاب المصلحة الآخرين للاستفادة من الفرص القارية الناشئة والحلول التكنولوجية لتحسين تنفيذ السياسات ذات الصلة بهدف زيادة القدرة على الصمود؛

'٣' تقديم الدعم التقني لأعضائها لمساعدتهم في بناء قدراتهم على وضع المؤشرات وجمع البيانات الأساسية لقياس الفقر، والقيام، من خلال المركز الأفريقي للإحصاءات، بتقديم المساعدة التقنية والمساعدة في مجال بناء القدرات إلى المكاتب الإحصائية الوطنية في استخدام مصادر البيانات الوطنية لقياس وتحليل القضايا الهامة والناشئة المتصلة بنوع الجنس، والفقر، وعدم المساواة، وأوضاع الضعف، والهجرة؛

'٤' زيادة عدد الشراكات مع المؤسسات والخبراء والجامعات الأفريقية لتطوير وتنفيذ استراتيجيات وإصلاحات على صعيد السياسات لإيجاد وتوسيع هامش المناورة المالي، وتحسين الأداء المالي للبلديات وزيادة القدرة على الصمود؛

'٥' زيادة عدد الشراكات مع المؤسسات المتعددة الأطراف للاستفادة من خبراتها ودعمها لتعزيز الحوار الاجتماعي، ورفع مستوى الحد الأدنى للحماية الاجتماعية وغيرها من القضايا؛

'٦' إجراء بحوث عن التكلفة الاقتصادية التي تتكبدها دولها الأعضاء جراء التطور الحضري السريع العشوائي في القارة فضلا

عن عواقبها الاجتماعية وما تخلفه من أثر بيئي على أعضائها وتكثيف التدخلات البرنامجية في الدول الأفريقية، لا سيما في الدول غير القادرة على تنفيذ التدخلات المقترحة.

باء- البرنامج الفرعي ٦: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

١- العرض

١٨- قدمت ممثلة الأمانة عرضا عن عمل البرنامج الفرعي ٦، وأعطت لمحة عامة عن تنفيذ برنامج العمل، والتحديات والفرص التي شهدتها فترة السنتين ٢٠٢٢-٢٠٢٣، وأنشطة العمل المقررة للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥. وأشارت إلى أن عمل اللجنة الاقتصادية يتمحور حول الركائز الثلاث للمبادرة الإقليمية بشأن المساواة بين الجنسين، وهي القطاع الاجتماعي، وحقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحقوق الإنسان، والتمكين الاقتصادي للمرأة. وأشارت أيضا إلى أن عملها يتماشى مع الالتزامات العالمية والإقليمية والأطر المعيارية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأن البرامج تنفذ من خلال توليد المعارف ونشرها، وتنمية القدرات، والخدمات الاستشارية التقنية، والحوارات السياساتية، والشراكات الاستراتيجية. وسيستمر التركيز على مساعدة أعضاء اللجنة على إدماج المنظورات الجنسانية في خططهم وسياساتهم وميزانياتهم القطاعية ومعالجة الفجوة الرقمية بين الجنسين ورصد الالتزامات العالمية والإقليمية في الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥.

٢- المناقشة

١٩- في المناقشة التي أعقبت ذلك، شدد المشاركون على أهمية وضع مؤشرات مشتركة ووضع معلومات مرجعية لقياس التقدم الذي يحرزه أعضاء اللجنة الاقتصادية في تحقيق المساواة بين الجنسين ومقارنته ورصده دوريا. وسعى المشاركون إلى الحصول على توضيح للمعايير التي تستخدمها اللجنة الاقتصادية لضمان اتباع منظور لا إقصائي عند تحديد البلدان التي تعتزم تنفيذ أنشطتها فيها، ودعوا إل الاستناد إلى الأدلة في اختيار هذه البلدان. وناقش المشاركون أيضا دعم اللجنة الاقتصادية لأعضائها في تطوير قدراتهم على رصد التقدم الذي يحرزونه في مجال المساواة بين الجنسين، وفي تصميم السياسات والبرامج القطرية لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين، وفي الاستفادة من الممارسات الجيدة المتبعة لدى البلدان الأخرى.

٣- التوصيات

٢٠- في ضوء المناقشة، قدمت لجنة السياسات الاجتماعية التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

'١' النظر في إمكانية اتباع طريقة شاملة ومتكاملة عند حساب التكلفة الكاملة لتحقيق الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة جميع الأنشطة الرئيسية التي تخطط لها مختلف الوزارات ذات الصلة في هذا الصدد؛

'٢' تعزيز عملية جمع وتحليل ونشر بيانات شاملة، مصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة والأصل العرقي والموقع والوضع الاجتماعي والاقتصادي، لتيسير إجراء تقييم دقيق لتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع المجالات التي تغطيها الصكوك الدولية والإقليمية التي هي طرف فيها؛

'٣' استخدام المساعدة التقنية التي تقدمها اللجنة الاقتصادية، والمتاحة بسهولة عند الطلب، من خلال مكتب الأمين التنفيذي؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

'١' مواصلة دعم أعضائها في استخدام المؤشر الأفريقي للمساواة بين الجنسين والتنمية لتقييم التقدم المحرز في تحقيق الالتزامات بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛

'٢' دعم نشر البحوث والممارسات الجيدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تنمية القدرات والمساعدة التقنية، وكذلك عن طريق تعميم المنظورات الجنسانية في مختلف القطاعات؛

'٣' تقديم المزيد من الوضوح بشأن الوسائل التي تمكِّن أعضاءها من التماس الدعم التقني الذي تقدمه وإطلاع الأعضاء على المعلومات في هذا الصدد؛

'٤' تتبع البرامج الوطنية بمزيد من الاتساق والتعرف على أمثلة للممارسات الجيدة ونشر المعلومات عنها، بغية تقليل الموارد التي تحتاجها البرامج الوطنية وزيادة كفاءتها.

سادساً– الجلسات الموازية [البند ٥ من جدول الأعمال]

ألف– الجلسة الموازية الأولى – التعليم والتدريب الرقمي التقني والمهني: تعزيز مهارات النساء والفتيات في جميع أنحاء أفريقيا

١– العرض

٢١– في الجلسة الموازية الأولى، عرضت ممثلة للأمانة عمل البرنامج الفرعي ٦ بشأن تعزيز مهارات النساء والفتيات. وقدمت موجزا إقليميا عن الشؤون الجنسانية والرقمنة وبرنامج اللجنة الاقتصادية لتنمية القدرات الذي يقوم على خمس ركائز ويرمي إلى تعزيز المهارات الرقمية للنساء والفتيات. وبعد العرض التقديمي، ناقش المشاركون البيان الختامي الذي أقره خبراء في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الاجتماع المختلط الذي عقد يومي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣ بشأن ''التعليم والتدريب الرقمي التقني والمهني: تعزيز مهارات النساء والفتيات في جميع أنحاء إفريقيا''، والذي أوصى بعرض الوثيقة الختامية على لجنة السياسات الاجتماعية في دورتها الخامسة.

٢– التوصيات

٢٢– في ضوء المناقشة، قدمت لجنة السياسات الاجتماعية التوصيات التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية وشركائها القيام بما يلي:

'١' توفير التعليم والتدريب والفرص خارج إطار المناهج الدراسية في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات للطلاب في سن مبكرة، بما في ذلك من خلال التعليم والتدريب التقني والمهني على الموضوعات المتعلقة بالقطاع الرقمي؛ '٢' وضع برامج لتغيير القوالب النمطية الجنسانية وتعزيز الجهود المبذولة حاليا في هذا الصدد وتشجيع الفتيات والشابات على اختيار مجالات دراسية ومهنية من قبيل العلوم والتكنولوجيا ودراسات الحاسوب والهندسة، بما في ذلك من خلال الاستعانة بنظام الحصص والتمييز الإيجابي في ممارسات الاستقدام والتوظيف، وتوزيع المنح والإعانات والمنح الدراسية والمساعدات المالية للحد من الحواجز المالية التي تحول دون الحصول على التعليم والتدريب؛ '٣' تعزيز جمع وإدارة البيانات والإحصاءات المتعلقة باستخدام التكنولوجيا الرقمية والمشاركة في تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، مصنفة حسب الجنس والعمر والموقع الجغرافي والوضع الاجتماعي والاقتصادي

والعوامل الأخرى ذات الصلة، لتسهيل تحليل الفجوات بين الجنسين، بهدف دعم إجراءات السياسات القائمة على الأدلة لمعالجة تلك الفجوات؛ '٤' تشكيل آليات تنسيق وطنية تضم الوزارات والإدارات والوكالات الأساسية بهدف إضفاء الطابع المؤسسي على الجهود الرامية إلى تعزيز المهارات الرقمية للنساء والفتيات في جميع أنحاء أفريقيا من خلال الاستفادة من الموارد الحالية، بما في ذلك الموارد المتوفرة في إطار برنامج اللجنة الاقتصادية عن هذا الموضوع؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

'١' تطوير فهم أعمق لدور التعليم والتدريب التقني والمهني في الموضوعات المتعلقة بالقطاع الرقمي في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وفي تسريع التحول الرقمي والاقتصادي في إفريقيا؛

'٢' دعم أعضائها في وضع سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تعزيز تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتدريب وإتاحة فرص العمل للفتيات والنساء، مع التركيز على محو الأمية الرقمية واستخدام التكنولوجيا، بما في ذلك من خلال برامج التبادل ودراسات الحالة والمبادئ التوجيهية والأدوات؛

'٣' دعم أعضائها في الحد من الحواجز الثقافية والمالية والاجتماعية والمؤسسية التي تواجه مشاركة النساء والفتيات في القطاع الرقمي والوصول إلى الأجهزة الرقمية والتعليم والتدريب في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؛

'٤' تعزيز الاستخدام الآمن والمسؤول والشامل للجميع والمثمر للأدوات والمنتجات والخدمات الرقمية من قبل الفتيات والشابات، مع التركيز على إتاحة فرص التعلم عبر الإنترنت من خلال توسيع نطاق تنفيذ برنامج اللجنة الاقتصادية بشأن تعزيز المهارات الرقمية للنساء والفتيات في جميع أنحاء أفريقيا بحيث يغطي بلدان إضافية في المنطقة.

باء- الجلسة الموازية الثانية – الحد من الفقر من خلال تنمية المهارات

١- العرض

٢٣- قدمت ممثلة للأمانة عرضا أبرزت فيه التقدم الكبير الذي أحرزته أفريقيا في العقدين الماضيين للحد من الفقر ودور تنمية المهارات في التخفيف من حدة الفقر. وقالت إنه رغم التسليم منذ أمد بعيد بأن التدريب على المهارات مهم للحد من الفقر، فإن الأدلة تشير إلى وجود أزمة مستمرة فيما يتعلق بتطوير التعليم والمهارات في أفريقيا. ومن شأن تزويد الشباب بمهارات تتيح الحصول على وظيفة أن يكون له أثر محفز على الحد من الفقر.

٢- التوصيات

٢٤- عقب مناقشة المسائل الرئيسية التي أثيرت في العرض، قدمت اللجنة التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

'١' تعزيز مشاركة القطاع الخاص في خطط تطوير المهارات من أجل الحد من حالات عدم تطابق المهارات وضمان توافق المهارات التي يجري تطويرها مع الطلب القطاعي؛

'٢' تخصيص موارد تنظيمية وبشرية وتقنية ومالية إضافية لتنمية المهارات؛

'٣' إصلاح قطاع التعليم من أجل تزويد الموظفين بالمهارات التي يحتاجونها ليكونوا قادرين على المنافسة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بهدف الحد من البطالة والفقر؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

'١' مراجعة استراتيجياتها المتعلقة بدعم أعضائها في تزويد الشباب بأساس تعليمي متين ومهارات تمكّن صاحبها من الحصول على عمل، وهو ما يمكن أن يساعد على زيادة الإنتاجية، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات والحيلولة دون الوقوع مجددا في براثن الفقر؛

'٢' دعم أعضائها في تطوير وتنفيذ أطر قانونية تأخذ في الحسبان التعلم السابق والمهارات المكتسبة عبر الوسائل غير الرسمية؛

'٣' وضع استراتيجية قارية لتعبئة الموارد لجمع الأموال اللازمة لتمويل برامج تنمية مهارات أعضائها.

جيم- الجلسة الموازية الثالثة – مراجعة المبادئ التوجيهية للاستعراض المحلي الطوعي لأفريقيا باعتباره أداة لتعزيز تكييف أهداف التنمية المستدامة بما يناسب المستوى المحلي

١- العرض

٢٥- في هذه الجلسة، أُطلعت لجنة السياسات الاجتماعية على العمل الذي اضطلعت به شعبة السياسات الاجتماعية وفقا للمبادئ التوجيهية للاستعراض المحلي الطوعي لأفريقيا لدعم السلطات المحلية في إعداد الاستعراضات. وقد طبقت المبادئ التوجيهية في مساعدة خمس مدن ومواقع محلية في أفريقيا على إجراء استعراضات محلية طوعية: أكرا، وهراري، وياوندي، ومقاطعة نغورا (أوغندا)، وشلالات فيكتوريا (زمبابوي).

٢- التوصيات

٢٦- في ضوء المناقشة التي أعقبت العرض، قدمت لجنة السياسات الاجتماعية التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

'١' توسيع نطاق اعتماد الاستعراضات المحلية الطوعية في أفريقيا بهدف تسريع التقدم نحو تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛

'٢' تعزيز عملية جمع وإدارة البيانات والإحصاءات لجعل إجراء الاستعراضات المحلية الطوعية أكثر كفاءة وفعالية؛

'٣' اعتماد نهج تشاركي لإجراء استعراضات محلية طوعية من خلال إشراك السلطات المحلية والجامعات ومنظمات المجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين على جميع المستويات وأصحاب المصلحة الآخرين؛

'٤' تخصيص موارد تنظيمية وبشرية وتقنية ومالية كافية للاستعراضات المحلية الطوعية؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

'١' زيادة القدرات التقنية لأصحاب المصلحة الذين يمثلون أعضاءها في إجراء الاستعراضات المحلية الطوعية؛

'٢' تعزيز التعلم من الأقران بين أعضائها من خلال تبادل المعارف وأفضل الممارسات بشأن الاستعراضات المحلية الطوعية؛

'٣' تحديث الأدوات المستخدمة لتحسين إجراء الاستعراضات المحلية الطوعية من خلال الممارسة القائمة على الأدلة؛

'٤' تعزيز قدرة أعضائها على جمع البيانات عن احتياجات التوسع الحضري على المستوى المحلي.

سابعاً- مناقشة في إطار موضوع الدورة الخامسة ''صياغة عقود اجتماعية جديدة: الخيارات المتاحة لتحقيق التطلعات الإنمائية'' [البند ٦ من جدول الأعمال]

ألف- عرض ورقة المسائل المطروحة للمناقشة

٢٧- قالت رئيسة قسم التعليم في مفوضية الاتحاد الأفريقي، صوفيا نديموتيلا أشيبالا، أثناء إلقائها الكلمة الرئيسية نيابة عن محمد بلحسين، إن أفريقيا تمر بمنعطف حرج في تاريخها. وأضافت أن أفريقيا تملك إمكانات ممتازة للنمو والازدهار، بالنظر إلى سكانها الشباب ووفرة مواردها الطبيعية، ولكنها تجابه أيضا تحديات عديدة، تشمل الفقر وعدم المساواة والتفاوتات الاجتماعية. ولذلك فإن موضوع جلسة اليوم وثيق الصلة بهذا الوضع. فوجود عقد اجتماعي جديد يرتكز على التعليم وتنمية المهارات هو المفتاح لإطلاق إمكانات أفريقيا وتحقيق تطلعات شعوبها.

٢٨- وعقب الكلمة الرئيسية، قدمت ممثلة عن الأمانة ورقة المسائل المطروحة للمناقشة في إطار موضوع الدورة الخامسة. وأشارت في عرضها إلى أن التعليم الميسور التكلفة والمتوفر دون عوائق والقابل للتطبيق هو الأساس لصياغة عقود اجتماعية جديدة إلى جانب أنه يشكل عاملا محفزا بالنسبة للدفع قدما بالعديد من أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، وحتى يكون العقد الاجتماعي متينا، يتعين اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره والحكومة برمتها من شأنه أن يعزز حلقة حميدة من الثقة بين الحكومة والشعب ويساهم في الوقت نفسه في السياسات التي من شأنها أن توفر تكافؤ الفرص، وتشجع حراك الأجيال، وتحد من الفقر.

٢٩- وتضمنت ورقة المسائل المطروحة التوصيات التالية التي أقرتها لجنة السياسات الاجتماعية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

'١' صياغة عقود اجتماعية جديدة بين الحكومة والشعب والمجتمع المدني والقطاع الخاص تتميز بإدماج العمالة والتنمية المستدامة والحماية الاجتماعية على أساس المساواة وعدم التمييز، تجعل من الإنسان محور السياسات وتضمن تلبية احتياجاته؛

'٢' الاستعداد للتعامل بنجاح مع الاتجاهات العالمية الأربعة الكبرى: التحول الديموغرافي والتوسع الحضري، وتغير المناخ، والرقمنة؛

'٣' تحسين اتساق السياسات واعتماد تفكير شامل لضمان تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

'١' نشر المعرفة بين أعضائها بشأن تقنيات صياغة عقد اجتماعي جديد في أفريقيا من خلال حلول مبتكرة تحد من الفقر وعدم المساواة، وتعزز المساواة بين الجنسين وتزيد من الإدماج؛

'٢' مساعدة أعضائها في بناء القدرات التقنية لوضع عقود اجتماعية جديدة، مع التركيز على مداخل جديدة وتحسين تكامل السياسات الاجتماعية والحضرية، بما في ذلك من خلال زيادة استخدام العلوم السلوكية.

باء- اجتماعات فرق العمل المصغرة

٣٠- عقب عرض ورقة المسائل المطروحة، ناقشت لجنة السياسات الاجتماعية وتدارست استراتيجيات لصياغة عقود اجتماعية جديدة في ثلاثة اجتماعات لفرق عمل مصغرة. وركزت الاجتماعات على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والفقر، وانعدام المساواة والسياسات الاجتماعية؛ والتوسع الحضري والتنمية. وركزت الجلسات أيضا على السياسات والاستراتيجيات والأنشطة الاجتماعية والجنسانية والإنمائية الأوسع نطاقا للبلدان الأفريقية الرامية إلى تحقيق تطلعاتها الإنمائية المتصلة بالتعليم.

جيم- عرض محاضر اجتماعات فرق العمل المصغرة ومناقشة بشأن سبل المضي قدما

٣١- في ضوء المناقشة التي جرت في اجتماعات العمل المصغرة، تقدمت لجنة السياسات الاجتماعية بالتوصيات التالية:

١- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية وشركائها القيام بما يلي:

'١' تعزيز عملية جمع وإدارة البيانات والإحصاءات المصنفة حسب الجنس والعمر والموقع الجغرافي والوضع الاجتماعي والاقتصادي والعوامل الأخرى المتعلقة بالمشاركة في النظام التعليمي وترقية المستوى من خلال جودة التعليم؛

'٢' تهيئة الهياكل الأساسية الملائمة، مثل المدارس الداخلية، لضمان حصول الفتيات من المناطق الريفية على ترتيبات معيشية آمنة لتسهيل تعليمهن؛

'٣' إعمال الميزنة المراعية للمنظور الجنساني لمعالجة القضايا الجنسانية بشكل كلي، ورصد ومراجعة هذه الميزنة للتأكد من أنها تعالج الفجوات بين الجنسين في المجالات ذات الأولوية الاستراتيجية؛

'٤' تنفيذ برامج لتوعية الآباء وقادة المجتمع بأهمية تعليم الفتيات، بغية تغيير أوجه التحيز الثقافية والأعراف الاجتماعية التي تعوق التحصيل التعليمي للفتيات؛

'٥' اعتماد تدابير جديدة وتعزيز التدابير الحالية لمنع التعدي القائم على نوع الجنس والعنف الجنسي في المدارس والحرص على أن ينال الجناة العقاب المناسب.

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

'١' تبادل الممارسات الجيدة مع أعضائها بشأن تمويل البرامج التي تهدف إلى ضمان التحاق الشابات والفتيات بالتعليم والاستمرار فيه؛

'٢' دعم أعضائها في إعمال الميزنة المراعية للمنظور الجنساني؛

'٣' إنشاء مرصد إقليمي للمساواة بين الجنسين لرصد القضايا الجنسانية.

٢- الفقر والسياسات الاجتماعية

(أ) ينبغي للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

'١' إعادة النظر في العقد الاجتماعي بهدف إيجاد علاقة تكافلية بين الحكومات والشعوب في أفريقيا والتشجيع على تحقيق مزيد من التنمية المستدامة والشاملة للجميع ؛

'٢' استكشاف الفرص وتعزيز الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد المحلية من أجل زيادة الإنفاق العام على التعليم وتوسيع نطاق تغطيته والقدرة على تحمل تكاليفه، وتحسين كفاءة وفعالية نظام التعليم، ولا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة؛

'٣' تعزيز الاستثمار في رصد وتقييم برامج التعليم والحماية الاجتماعية من أجل حُسن تحديد احتياجات المستفيدين والثغرات وأوجه القصور في تقديم الخدمات لهم؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' مساعدة أعضائها في تحديد الصعوبات في عقودهم الاجتماعية من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي بشأن خطط التنمية الوطنية والإقليمية وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ وتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣؛

'٢' دعم أعضائها في تطوير نُهج أكثر تنسيقا لتتبع التقدم المحرز، باستخدام الموارد المحدودة بكفاءة وفعالية، بما في ذلك من خلال دمج أدوات رقمية قوية في برامج الحماية الاجتماعية من أجل تعزيز الشفافية في تنفيذ البرامج؛

'٣' مساعدة أعضائها في إنشاء مراصد وطنية وإقليمية لتعزيز عملية جمع البيانات عن العمالة والتدريب، وفي وضع استراتيجيات وطنية بشأن الاعتراف بالمهارات لدعم اعتمادها، وفي تقييم كفاءة السياسات والمشاريع والبرامج؛

'٤' دعم أعضائها في تحسين نظمهم لإدارة بيانات الهجرة وفي تصميم برامج تراعي الفوارق بين الجنسين لإعادة إدماج المهاجرات بعد عودتهن إلى بلدانهن الأصلية والحد من الفقر في أوساطهن؛

'٥' عقد حوارات اجتماعية بشأن التنمية البشرية، بما في ذلك مناقشات رفيعة المستوى بشأن أهمية القضايا الاجتماعية، وتعزيز الحوار فيما بين بلدان الجنوب لدعم التعلم من الأقران بين أعضائها.

٣- التوسع الحضري والتنمية

(أ) ينبغي للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

'١' تعزيز التوسع الحضري المستدام، مع التركيز على المساواة في فرص الحصول على الخدمات الحضرية الأساسية؛

'٢' استكشاف فرص جديدة من خلال إعادة التفكير في العلاقة بين التوسع الحضري السريع واستحداث فرص العمل اللائق، والعمل في الوقت نفسه على جعل المساواة والإدماج في صميم السياسات الحضرية؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

'١' مساعدة أعضائها في بناء القدرة على صياغة وتنفيذ السياسات التي تعالج عدم المساواة داخل المدن الأفريقية من خلال زيادة فرص الوصول إلى الخدمات الحضرية، ودعم أعضائها في صياغة اجتماعية حقيقية من خلال مشاركة المواطنين في المناطق الحضرية؛

'٢' زيادة الوعي بالطبيعة المترابطة للمالية العامة والسياسة الاجتماعية بهدف صياغة سياسات شاملة تتصدى بفعالية للتحديات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي غير الرسمي؛

'٣' العمل مع الشركاء الاستراتيجيين، مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي، لتيسير إنشاء مرصد أفريقي يركز على جمع البيانات وتبادل المعارف وبناء القدرات فيما يتعلق بالتوسع الحضري.

ثامناً- النظر في استنتاجات وتوصيات الدورة الخامسة واعتمادها [البند ٧ من جدول الأعمال]

٣٢- اعتمدت لجنة السياسات الاجتماعية استنتاجاتها وتوصياتها، على النحو المبين في بنود جدول الأعمال المذكورة أعلاه، بغرض توجيه شعبة السياسات الاجتماعية في عملها المتعلق بتحليل الروابط بين النمو والفقر وعدم المساواة، في سياق السياسة الاجتماعية، والتوسع الحضري، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة.

تاسعاً- اختتام الدورة [البند ٨ من جدول الأعمال]

٣٣- في الملاحظات الختامية التي أدلت بها الموظفة المسؤولة عن شعبة السياسات الاجتماعية، سويتا ساكسينا، أثنت على لجنة السياسات الاجتماعية لما أجرته من مناقشة ثرية ومحفزة للتفكير ومثمرة بشأن التعليم وبناء المهارات وقضايا هامة أخرى. وشددت على أن التوصيات والاقتراحات الابتكارية التي اعتمدتها لجنة السياسات الاجتماعية ستجعل عملَ اللجنة الاقتصادية على مدى العامين المقبلين أكثر فعالية وستضمن مساهمتَها بشكل إيجابي في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ من خلال تمكينها من الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات أعضائها. وقالت إن اللجنة الاقتصادية ستقوم، دون إبطاء، باستعراض التوصيات وإعمال النظر فيها لتحديد أفضل السبل التي تمكنها من الاستجابة لها. وبالإضافة إلى ذلك، ستُرفع التوصيات إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين لإقرارها في دورته السادسة والخمسين المقرر عقدها في آذار/مارس ٢٠٢٤. وشددت على أن موضوع التعليم مهم أيضا لأصحاب المصلحة الآخرين، مشيرة إلى أنه سيكون موضوع الدورة العادية السابعة والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المقرر عقدها في عام ٢٠٢٤. وفي هذا الصدد، دعت لجنة السياسات الاجتماعية إلى مواصلة مشاركتها في هذا الحوار الهام والمستمر من أجل التصدي بشكل أفضل للتحديات الإنمائية التي تواجهها أفريقيا.

٣٤- وفي ملاحظاتها الختامية، أعربت الرئيسة عن خالص تقديرها لأعضاء المكتب والممثلين الذين ساهموا في إنجاح الاجتماع. وأضافت أن المستوى الرفيع للمشاركة من جانب أعضاء لجنة السياسات الاجتماعية على مدى اليومين أسهم في المناقشات الثرية والبناءة بشأن المسائل التي تمس السياسة الاجتماعية والفقر والقضايا الجنسانية في البلدان الأفريقية. وأشارت إلى أن لجنة السياسات الاجتماعية تناولت، علاوة على ذلك، التحديات الإنمائية المستمرة في القارة وأفضل السبل للتصدي لها، آخذة في الاعتبار السبل التي تكفل توزيع فوائد التنمية توزيعا أكثر إنصافا على جميع الناس. وبالإضافة إلى ذلك، انصب تركيز

المداولات على ما يتعين على الحكومات الأفريقية وأصحاب المصلحة الآخرين القيام به لإيجاد عقود اجتماعية لا تقتصر على إعادة بناء الثقة والتماسك الاجتماعي فحسب، بل تدفع أيضا إلى التعجيل باتخاذ إجراءات من شأنها تعزيز مسارات إنمائية شاملة للجميع ومرنة بحيث لا تترك أحدا يتخلف عن الركب. وشكرت الرئيسة، باسم لجنة السياسات الاجتماعية، اللجنةَ الاقتصادية على تنظيم هذه الفعالية وأعربت عن أملها في أن تواصل العمل مع أعضائها لتنفيذ التوصيات المتفق عليها في الدورة الخامسة. وشددت على أنَّ تَوَلِّي الجنة الاقتصادية دفة القيادة الاستراتيجية أمرٌ ضروري لتنمية أفريقيا.

٣٥- وأعلنت رئيسة المكتب اختتام الدورة الخامسة للجنة السياسات الاجتماعية في الساعة ٧/٣٠ من مساء يوم الجمعة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣.